أثار الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد الجزائري

The impact of the informal economy on the Algerian economy sectors

د. مبطوش العلجة، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت (الجزائر)*.

د. بوجنان الخالدية ، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)**.

تاريخ الإرسال : 2020/09/26 تاريخ القبول: 2020/10/01 تاريخ النشر: 2020/10/13

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الاقتصاد غير الرسمي و الآثار المترتبة عنه و تداعياته على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري. حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، خاصة في الآونة الأخيرة بعد التحولات و التغيرات التي عرفتها الدول في كافة النواحي السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يعمل على تشويه معظم المؤشرات الاقتصادية مما يؤثر بدوره على معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، القطاعات الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to clarifying the effects of the informal economy on the Algerian economic sectors. For this reason, we followed the descriptive analytical approach. and we have treated the conceptual aspect of the informal economy, and on the other aspect, this study has evoked the reality of the informal economy in Algeria. The study concluded that the existence of the informal economy distorts most economic indicators, which affects rates of economic growth. The study ended with a set of conclusions and recommendations proposed.

Keywords: Informal economy, Economic sectors; Algeria.

* الدكتورة: مبطوش العلجة، أستاذة محاضرة قسم " أ" ، بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت ، البريد الإلكتروني : elaldja.mebtouche@gmail.com

** الدكتورة : بوجنان الخالدية ، أستاذة محاضرة قسم "أ" ، بجامعة ابن خلدون تيارت ، البريد الالكتروني : khaldia.boudjenane@univ-tiaret.dz

مقدمة :

تُعاني الجزائر من ظاهرة تهدد اقتصادها، تتمثل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدر معدل الاقتصاد الخفي في الجزائر في عام 2017 بنحو 20.3 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ونظرا لأن نشاط الاقتصاد الخفي غالبا ما يكون بعيدا عن سيطرة صانعي السياسة الاقتصادية، فإن هذا التزايد في حجم هذا الاقتصاد، قد يؤدي إلى التضارب في أهداف وتوجهات الاقتصاد الرسمي. وتكمن مشكلة الاقتصاد الخفي في أن البيانات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي غير دقيقة، مما يؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من فعالية السياسات الاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي.

وعليه إشكالية هذه الدراسة تكون على النحو التالي :

ما هي الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

وعليه سوف نعالج هذه الإشكالية منا بالاعتماد على أهم المحاور الأساسية التالية:

- ❖ مفهوم الاقتصاد غير الرسمي .
- ❖ حقيقة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

فرضيات البحث:

يرتكز بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات، أهمها:

- قد يؤثر الاقتصاد غير الرسمي سلبيا على باقي القطاعات الاقتصادية الرسمية؛
- قد تعرف الآونة الأخيرة تزايد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛

أهداف البحث:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز ما يلي:

- ➢ التعرف على المفاهيم الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي؛
- ➢ عرض أثار الاقتصاد غير الرسمي على القطاع الاقتصادي في الجزائر؛
- ➢ توضيح أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي ؛

أهمية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة الوسائل و الإجراءات التي ساعدت على تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائري .
- تحليل مؤشرات و استراتيجيات محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .
- محاولة الاستفادة من عوامل نجاح تجارب الدول في القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

توجهت تعريفات العلماء والباحثين للاقتصاد غير الرسمي اتجاهات مختلفة، حسب مفهوم الأنشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد.

1.1. تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

استُحدث مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" في بداية السبعينيات من القرن الماضي، لكن بالرغم من تزايد الاهتمام به، لا يوجد تعريف مقبول عالميا له أو لنطاقه. ويقصد إحصائيو العمل الذين يدرسون القطاع غير الرسمي به الأنشطة الاقتصادية التي تُنجز في المؤسسات غير المنشأة حسب القانون، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي ليس بمرادف للقطاع غير الرسمي (الذي يشمل العمالة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء) أو العمالة غير الرسمية (التي قد توجد في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء).

بالنسبة لكل من Gutmann(1977) وFiege(1979) يعرفه على أنه" **الناتج القومي غير المحسوب ، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذى كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات**" . أما بالنسبة لـــTanzi(1982a) فان الاقتصاد غير الرسمي ينصرف إلى" **كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول)**."(زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعمري، 2016، ص:10).

2.1. أنواع الاقتصاد غير الرسمي: يُصنَّف الاقتصاد ا غير الرسمي وفقاً لمعيار المشروعية إلى نوعين رئيسيين: الاقتصاد غير الرسمي المشروع، والاقتصاد غير الرسمي غير المشروع (ليلى حامد المطيري، 2014، ص. ص: 6-7).

1.2.1. الاقتصاد غير الرسمي المشروع:

يتضمن الاقتصاد غير الرسمي المشروع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولّد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي. ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني.

2.2.1. الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع:

يقوم الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة. ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة، و كذلك الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، فضلاً عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة.

1.2.2.1. الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة:

يتضمن هذا القسم الأنشطة التي تُجرِّمها معظم قوانين دول العالم. ومن أمثلتها: تهريب المخدرات، بالإضافة إلى تهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، وكذلك تهريب الأموال أو ما يسمى بالفساد الإداري.

2.2.2.1. الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة:

تشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة، كأنشطة القمار والرشوة، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في الدول التي تتبع نظاماً إداريا للرقابة على الصرف الأجنبي.

3.2.2.1.الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة:

يدخل في دائرة الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة، العمالة المخالفة لبعض شروط العمل، كالعمر وأوقات العمل. وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي "المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشتمل على عمليات محرمة قانوناً، إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلاً عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة".

3.1.مجالات الاقتصاد غير الرسمي:ويشمل الاقتصاد غير الرسمي طائفة عريضة من القطاعات التي تقدم السلع، وخاصة من خلال أنشطة التصنيع والزراعة، والخدمات، التي تتراوح ما بين تجارة التجزئة وخدمات الأسر المعيشية، على حد سواء. ويتقاطع الاقتصاد غير الرسمي أيضا مع جوانب الصناعات الإبداعية، وكذلك الجماعات الأصلية والمحلية،حيث تحتل مختلف الأنشطة والجهات الفاعلة نقاط مختلفة فيه. ويكون الانتقال من الوضع غير الرسمي إلى الوضع الرسمي تدريجيا(مسرين عبد الحميد نبية،2008، ص20) ؛ويمكن للشركات الفردية والأسر المعيشية والعمال الاضطلاع ببعض الأنشطة غير الرسمية وبعض الأنشطة الأخرى الرسمية في الوقت ذاته. وفي بعض الأحيان يتنافس الاقتصاد غير الرسمي مع القطاع الرسمي.

وفي العادة ،مع ذلك ،يصب إنتاج الاقتصاد غير الرسمي وتجارته وتوزيعه وخدماته لفائدة الاقتصاد الرسمي، كما أنه يتعايش و يتفاعل معه.

4.1. تقديرات الاقتصاد غير الرسمي:

وللاقتصاد غير الرسمي حصة كبيرة من الحصائل وفرص العمل في العديد من البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية أو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي شكلت ، على مدى أكثر من عقدين من الزمان ،أكثر من نصف العمالة في المجالات غير الزراعية في أغلب بلدان الدخل المتوسط وبلدان الدخل المنخفض . وتحظى أفريقيا جنوب الصحراء بنصيب الأسد من تقديرات مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الإجمالي المحلي بحيث يبلغ نصيب الاقتصاد غير الرسمي زهاء الثلثين من الناتج الإجمالي المحلي إذا أضيفت الزراعة ونصف القيمة الإجمالية المضافة للأنشطة غير الزراعية. وتليها في ذلك الهند ، بحوالي 50% من مجموع الناتج الإجمالي المحلي ، وبعدها بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و أمريكا اللاتينية. (قارة ملاك،2010، ص18).

وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي ترتبط بعلاقة سلبية بالناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة. كما ترتبط العمالة في القطاع غير الرسمي بعلاقة إيجابية بانتشار الفقر عبر البلدان ، لكن لا من دليل يبرهن على أن العمالة تتسبب ، أولا تتسبب، في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع معدلات الفقر، أو على أن السمة غير الرسمية ستزعزع أسس التنمية الاقتصادية .فقد لوحظت في الواقع في الأقاليم التي خضعت للدراسة زيادة في معدلات العمالة غير الرسمية مع تسارع النمو الاقتصادي.

وتؤيد هذه الإحصاءات والتحليلات الأدبيات التي تصف الاقتصاد غير الرسمي بأنه " سمة لا تغيب " عن أقاليم من قبيل أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ويعمل الناس في الاقتصاد غير الرسمي إما لأنهم مستبعدون رغما عنه من القطاع الرسمي بسبب افتقارهم للمؤهلات أو لوجود عراقيل أخرى تحول دون دخولهم في القطاع الرسمي ، وإما لأنهم يختارون العمالة غير الرسمية أو تنظيم المشاريع غير الرسمي بسبب الاستقلال أو المرونة أو الميول الشخصية . وليست الفوائد المالية بأقل الضرورة في الاقتصاد غير الرسمي عنها في القطاع الرسمي ، وقد تشمل الفوائد الاقتصادية الأخرى من العمل في الاقتصاد غير الرسمي القدرة على الاستجابة للتغيرات على الساحة التكنولوجية أو التنافسية و القدرة على الصمود أمام مخاطر الاقتصاد الكلي المنتظمة. ويؤكد باحثون يعكفون على مجالات غير الاقتصاد أيضا وجود فوائد شخصية واجتماعية من العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

5.1.أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي:

يوجد عديد من العوامل المختلفة والمتشابكة، والتي تؤدي بدورها إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. ويُعزى اتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلى ارتفاع مستوى الضرائب، بالإضافة إلى وجود تعقيدات إدارية وقيود حكومية، وانخفاض مستوى الدخل، فضلاً عن دور المشروعات الصغيرة والمعلومات في هذا الجانب. ويمكن بصفة عامة تصنيفها على النحو التالي: (ليلى حامد المطيري، 2014، ص 7).

1.5.1.ارتفاع مستوى الضرائب:

تُعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن حدوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في كثير من الدول. بحيث تتجه الدوافع وتتزايد الحوافز لدى الأفراد والشركات، بصورة عكسية، نحو المخاطرة والتحول للاقتصاد غير الرسمي ، وذلك كلما ارتفعت معدلات الضرائب.

وخلصت دراسة Loayza (1996) إلى أن زيادة الأعباء الضريبية، إلى جانب التهرب الضريبي، يُضعف من إمكانية تقليص حجم الاقتصاد الخفي، والذي يرتبط سلباً مع النمو الاقتصادي،(صفوت عبد السلام عبد الله،2002، ص:11).

2.5.1.الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية:

تؤدي زيادة التعقيدات في النظم الإدارية والقيود الحكومية، إلى زيادة الدوافع لدى الأفراد للتحايل على هذه النظم والقواعد، بهدف تنظيم أنشطة غير قانونية، أو ما يسمى بالسوق السوداء.

3.5.1.انخفاض مستوى الدخل:

يؤدي انخفاض مستوى الدخل في دولة ما، إلى زيادة معدلات البطالة ونسبة الفقر فيها، مما قد يساهم في ارتفاع معدلات الجريمة، وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي كلما استمرت مستويات الدخل في الانخفاض.

4.5.1.دور المؤسسات الصغيرة والمعلومات:

تؤدي المؤسسات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي ، وذلك لأنها تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات، تسهِّل من الأنشطة الاقتصادية الخفيَّة.

كما تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاقتصاد غير الرسمي ؛ وذلك لأن المشتـــرين والبائعين في سوق العـــمل والســـلع بحاجـــة إلـــى معلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة، بالإضافة إلى معلومات عن الأطـــراف الأخرى موضع المعاملات، وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل. ولا شك أن الحصول على هذه المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الأنشطة الخفيَّة، وعلى ذلك لكي ينمو الاقتصاد غير الرسمي ، لا بد من توافر المعلومات بأقل تكلفة وسهولة ممكنة، (شهاب أحمد شيخان، 2013، ص:07).

2. حقيقة الاقتصادغير الرسمي في الجزائر:

1.2. ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، و تشكل عاملا في تنامي الاقتصاد غير الرسمي:

1.1.2.الفساد: تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، حيث مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة جد صعبة بدأ بالأزمات وما صاحبها من تغيرات أدت إلى حدوث مشاكل كبيرة منها: تدني القدرة الشرائية، انتشار البطالة والفقر، زيادة الدين الخارجي،...الخ

ويمثل الجدول الموالي الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة: 2004-2014.

جدول رقم 01: مؤشر الفساد في الجزائر 2004-2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر الفساد	2.7	2.8	3.1	3.0	3.3	4.0	4.2	4.8	5.0	5.7	6.0

المصدر: معلومات من موقع منظمة الشفافية الدولية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات الفساد مرتفعة جدا بالجزائر و هذا ما يدل على انتشار الفساد بالجزائر، و هو فساد مرتبط بالمؤسسات العامة إضافة إلى عدم وجود الشفافية في الإدارة المالية.

2.1.2.تبييض الأموال: وارتفعت الظاهرة مؤخرا بالجزائر، خاصة تجارة المخدرات والتجارة في السلع المغشوشة، وذلك راجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر مؤخرا وهذا ما أكدت عليه مصالح الدرك الوطني وحراس السواحل الجزائرية والشرطة القضائية. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02: كمية المخدرات المحجوزة من طرف الشرطة الجزائرية 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القنب الهندي	1000.8	944	31000.9	211000	96000
الهرويين	18500	211.7	574.5	339	312
الكوكايين	5400	2175	7816	3340	124.56
أقراص مهلوسة	150976	126205	185497	125362	1050062

المصدر: بالاعتماد على موقع الشرطة الجزائرية www.police.algerie.dz

3.1.2.الهجرة غير الشرعية: ويوجد بالجزائر نوعين من الهجرة غير الشرعية:

- هجرة الأفارقة نحو الجزائر و القادمين من النيجر، مالي، و دول الساحل الإفريقي؛
- هجرة الجزائريين نحو أوروبا عبر السواحل.

4.1.2 سوق الصرف: تشكل تيزي وزو، الجزائر، وهران، قسنطينة نقاط أساسية لشراء وبيع العملة الصعبة في السوق الموازية التي أصبحت تشكل خطر كبير على الاقتصاد الجزائري،

والجدول التالي يوضح سعر الصرف الرسمي مقابل السعر غير الرسمي:

جدول رقم 03: سعر الصرف الرسمي مقارنة بنظيره غير الرسمي لعملة اليورو :

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف الرسمي	93	106	103	103	108
سعر الصرف غير الرسمي	127	142	150	141	146

المصدر: قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص143

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع سعر الصرف غير الرسمي في الفترة 2010-2014 نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاعه قيمة الأورو بالدولار.

2.2. الآثار المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي:

يوجد للاقتصاد غير الرسمي رغم خطورته على الاقتصاد الرسمي، وتعدد أبعاده بشكل بالغ التعقيد، آثاراً سلبية وايجابية. يمكن توضيحها فيما يلي: (ليلى حامد المطيري، 2014، ص: 8).

1.2.2.الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي:

يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي آثاراً سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية. وتتمثَّل هذه الآثار السلبية في فقدان حصيلة الضرائب، وكذلك الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي، والأثر في توزيع الموارد، إلى جانب الأثر على النمو الاقتصادي.

1.1.2.2.فقدان حصيلة الضرائب:

يعد فقدان حصيلة الضرائب من أهم وأول الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي؛ وذلك نتيجة التهرب الضريبي في بعض أشكال الضرائب، كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، مما قد يؤدي إلى فقدٍ كبير في جانب الإيرادات العامة، والذي بدوره يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

2.1.2.2. الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي:

يؤدي سرعة نمو الاقتصاد الخفي إلى فشل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، مما يتسبب ذلك في تشويه المؤشرات الخاصة بسياسات الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم تُوضع سياسات غير مناسبة؛ نتيجة لتشوه المعلومات الموجودة، فتأتي النتائج عكس المتوقع لها.

كما يُسهم الاقتصاد غير الرسمي في تشويه معدلات البطالة الرسمية، حيث يوفر الاقتصاد الخفي فرص عمل للذين لم يتمكّنوا من حصولها في الاقتصاد الرسمي، وعادة ما تكون هذه العمالة غير مسجلة. وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات البطالة عن المعدل الحقيقي. ومن ثم تُطبّق سياسات اقتصادية غير ملائمة؛ نتيجة تحيُّز البيانات الواردة.

ويؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي أيضاً على السياسة النقدية؛ وذلك لأن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي تتم بصورة نقدية، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة الاقتصادية الخفيّة تؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود، مما يؤثر بدوره في كمية النقود المستخدمة في الاقتصاد الرسمي.

3.1.2.2 الأثر على توزيع الموارد:

يتسم الاقتصاد غير الرسمي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي، بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته. وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي غير عادلة، بالشكل الذي يمكِّن الاقتصاد غير الرسمي من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الموارد، وبالتالي سوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحوّلة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي،مما يؤثر ذلك بدوره على الكفاءة الاقتصادية(بودلال علي، 2000، ص:27).

4.1.2.2.الأثر على النمو الاقتصادي:

يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستختلف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي عن معدل النمو المسجَّل، مما يعمل هذا بدوره على تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات قد تكون أقل من الواقع، أو تقديرات مبالغ فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تصبح قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان غير مناسبة.

2.2.2. الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي:

ركزت معظم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي على جوانبه السلبية، في حين أن للاقتصاد غير الرسمي فوائد مرتبطة بوجوده، جديرة بالاعتبار أيضاً. حيث تشير النتائج التجريبية التي توصل إليها Shneider (1998) إلى أن أكثر من 66% من المكاسب التي تم تحقيقها في الاقتصاد الخفي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي, وهذا بالطبع له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب المباشرة.

كما تتيح بعض أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لبعض الأفراد فرص الحصول على دخل أساسي أو إضافي. علاوةً على أنها قد تُسهم في انخفاض معدلات البطالة؛ لكونها تعمل على توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي. بالإضافة إلى أن لها دور في مساعدة محدودي الدخل، حيث أنها تقوم بتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل، مقارنةً بأسعار السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد الرسمي.

خاتمة:

تناولت الورقة البحثية ملامح الاقتصاد غير الرسمي، وقد خلصنا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يُشكل عائقاً أمام عجلة الاقتصاد في عديد من الدول عامة و الجزائر خاصة، حيث أن وجود الاقتصاد الخفي يعمل على تشويه معظم المؤشرات الاقتصادية، مما يؤثر ذلك بدوره على معدلات النمو الاقتصادي.

إضافة إلى أنه على الرغم من خطورة الاقتصاد غير الرسمي ، وتعدد أبعاده ومسبباته، إلا أنه يوجد له آثاراً ايجابية، كزيادة الدخول، وتوفير فرص عمل، مما يُسهم ذلك في خفض نسبة البطالة. إضافة إلى تعدد أنشطة الاقتصاد الخفي لتشمل نوعين رئيسيين، أنشطة خفيَّة مشروعة وغير مشروعة.

نتائج:

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- تعاني العديد من دول العالم من تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- هناك اثار سلبية واخرى ايجابية يعرفها المجتمع الذي يعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات النمو الاقتصادي.

توصيات:

وتوصي الدراسة من خلال النتائج المستخلصة منها ما يلي:

- توصي الدراسة بمزيد من اهتمام الدولة بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروع، من خلال توظيف هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتسهيل الإجراءات الحكومية والقيود الإدارية المتعلقة بهذه العملية.
- ينبغي تشديد الرقابة على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ، وذلك من خلال تنظيم الحملات التفتيشية المفاجئة بشكل دوري، وفرض عقوبات صارمة على العاملين في الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، سواء بالسجن، أو الغرامات المالية، أو الترحيل فيما يتعلق بالمخالفين الأجانب.

- توصي الدراسة على ضرورة إنشاء هيئات مستقلة ومتخصصة في مكافحة الأنشطة الاقتصادية الخفيَّة في جميع مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الوسائل المُعينة على ذلك.

- كما ينبغي العمل أيضاً على معالجة الأسباب التي قد تدفع بالأفراد للعمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ، وذلك عن طريق زيادة الدخول، بالإضافة إلى تأهيل وتدريب الأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لمتطلبات سوق العمل؛ وذلك لأن معظم العاملين في هذا الاقتصاد غير مؤهلين لذلك.

قائمة المراجع:

1. بودلال علي(2000) ،**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد 02.
2. زينب قرفي ،فاطمة الزهراء لعمري(2016) ،**الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة** ،مذكرة ماستر أكاديمي ، تبسة.
3. شهاب أحمد شيخان(2013)،**اقتصاد الظل بين السببية والتحييد** ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق ، المجلد 05،العدد 10.
4. صفوت عبد السلام عبد الله(2002)، الاقتصاد السري ،**دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجها** ، دار النهضة العربية ، مصر.
5. قارة ملاك(2010)،**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك ،تونس و السنغال** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ، قسنطينة.
6. ليلى حامد المطيري(2014) ،**أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس فيا لاقتصاد ، كلية إدارة أعمال قسم الاقتصاد.
7. مسرين عبد الحميد نبية(2008)،**الاقتصاد الخفي** ، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر.